نطاق التوسع الجغرافي لبراءات الاختراع الأوروبية آخذ في النمو بشكل مستمر

بقلم/كريستوف بيسنارد

يُمكن للمخترعين والشركات حاليًا، من خلال تقديم طلب براءة اختراع أوروبي واحد مودع لدى المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع (EPO)، وخاضع لعملية فحص واحدة، الحصول على حماية لبراءات الاختراع في ما لا يقل عن 46 دولة. ويتحقق هذا نتيجةً لاتفاقية تم التوصل إليها مؤخرًا بين المنظمة الأوروبية لبراءات الاختراع ولاوس، وهي دولة في جنوب شرق آسيا، تقع بعيدًا عن أوروبا. ويستمرّ النطاق الجغرافي لبراءات الاختراع الأوروبية بالتوسّع على مستوى عالمي، ولا يُظهر هذا النمو أي بوادر توقف منذ توقيع اتفاقية أخرى مؤخرًا مع كوستاريكا.

لطالما امتدّ النطاق الجغرافي لبراءات الاختراع الأوروبية إلى ما هو أوسع من حدود الاتحاد الأوروبي. ويعود ذلك إلى طبيعة نظام براءات الاختراع الأوروبي، الذي يقوم على منظمة حكومية دولية أوسع نطاقًا من حدود الاتحاد الأوروبي، وهي منظمة براءات الاختراع الأوروبية. وتتخذ المنظمة من المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع (EPO) جهازًا تنفيذيًا لها، يتمثل هدفه في توفير الحماية لبراءات الاختراع في الدول الأعضاء من خلال إجراء موحّد لمنح براءات الاختراع، يُسمى "براءات الاختراع الأوروبية". وتضم المنظمة في الوقت الراهن 39 دولة من الدول الأعضاء (مقارنةً بـ 27 دولة في الاتحاد الأوروبي). وبالتالي، يمكن لبراءات الاختراع الأوروبية أن تمنح الحماية بشكل طبيعي في الدول الأعضاء خارج حدود الاتحاد الأوروبي، مثل النرويج وسويسرا والمملكة المتحدة وتركيا.

في الآونة الأخيرة، اتّسع نطاق التغطية الجغرافية لبراءات الاختراع الأوروبية بشكل أكبر ليشمل دولاً في آسيا وأفريقيا (وقريباً في أميركا الوسطى). ولتحقيق هذه الغاية، قامت منظمة براءات الاختراع الأوروبية بتوقيع اتفاقيات تُعرف باسم "اتفاقيات إثبات الصحة القانونية للبراءات" مع عدد من الدول، خارج المنظمة؛ معروفة باسم "الدول المنضمة لاتفاقيات إثبات الصحة القانونية للبراءات"حيث تم توقيع هذه الاتفاقيات أولاً مع المغرب في عام 2010، ثم مع جمهورية مولدوفا وتونس، وكمبوديا، وجورجيا، ولاوس (ودخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2025)، وكوستاريكا (وقعت في 13 ديسمبر 2024، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد).

بموجب اتفاقيات إثبات الصحة القانونية هذه، يُمكن اثبات الصحة القانونية لبراءة اختراع أوروبية في الدول المنضمة لاتفاقيات اثبات الصحة القانونية للبراءات، حيث يكون لها نفس الأثر وتخضع لنفس القواعد الوطنية المطبّقة على براءة الاختراع الوطنية. هذا يعني أن المحاكم الوطنية للدول المنضمة لاتفاقيات اثبات الصحة القانونية للبراءات تحتفظ بالسلطة القضائية الحصرية للبتّ في القرارات، وفقًا لقوانينها الوطنية، في قضايا مثل إلغاء أو انتهاك براءة اختراع أوروبية تم إثبات صحتها القانونية.

من الناحية العملية، يجب دفع رسوم إثبات الصحة القانونية للبراءات في مرحلة مبكرة من إجراءات المقاضاة للاحتفاظ بالحق في اثبات الصحة القانونية لبراءة الاختراع الأوروبية المستقبلية في الدولة (الدول) المنضمة لاتفاقيات إثبات الصحة القانونية المختارة.

وبشكل أكثر تحديدًا، يجب دفع رسوم إثبات الصحة القانونية للبراءات الخاصة بالدول المنضمة لاتفاقيات اثبات الصحة القانونية المختارة إلى المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ الإشارة إلى تقرير البحث الأوروبي في النشرة الأوروبية لبراءات الاختراع، أو بالنسبة لطلبات معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الأوروبية؛ فإنه يتم دفع الرسوم خلال مهلة 31 شهرًا لدخول المرحلة الأوروبية أمام المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع. يجوز دفع رسوم إثبات الصحة القانونية للبراءات بعد هذه الفترات المحددة بشكل صحيح وقانوني مع إضافة رسوم إضافية بنسبة 50% خلال فترة سماح [مهلة] مدتها شهران. ولتوضيح الأمر ببساطة، يُرجى العلم بأنه يجب دفع رسوم إثبات الصحة القانونية للبراءات الخاصة بالدول المنضمة لاتفاقيات اثبات الصحة القانونية المختارة (حوالي مبلغ 200 يورو لكل دولة) إلى المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع اثناء نفس الفترة الزمنية التي يتم دفع رسوم الفحص خلالها.

بعد منح براءة الاختراع الأوروبية، يُمكن إثبات الصحة القانونية لبراءة الاختراع في الدولة (الدول) المنضمة لاتفاقيات إثبات الصحة القانونية المختارة، عن طريق تقديم ترجمة كاملة أو جزئية لبراءة الاختراع الأوروبية إلى مكتب (مكاتب) براءات الاختراع الوطني ودفع رسوم النشر. أما بالنسبة لرسوم التجديد المستحقة بعد منح براءة الاختراع، فيتعين سدادها على المستوى الوطني في الدول المنضمة لاتفاقيات إثبات الصحة القانونية.

حتى الآن، يتم استخدام نظام إثبات الصحة القانونية لبراءات الاختراع هذا بشكل محدود من قِبل حاملي براءات الاختراع الأوروبيين، حيث يبدو أن معظم حاملين البراءات مترددون في دفع رسوم معقولة ومنخفضة التكلفة نسبيًا. على سبيل المثال، بينما يمنح المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع ما يزيد قليلًا عن 100,000 براءة اختراع أوروبية سنويًا، يتراوح عدد براءات الاختراع الأوروبية التي تم إثبات صحتها القانونية في المغرب بين 2,000 و2,500 براءة اختراع سنويًا (نصف هذه البراءات تقريبًا في مجالي الأدوية والتكنولوجيا الحيوية). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نظام إثبات الصحة القانونية هذا موجود، واقتصادي من حيث التكلفة، ويمكن أن يكون مفيدًا ومُجديًا، خاصةً عندما يتم تحديد بعض الدول المنضمة لاتفاقيات اثبات الصحة القانونية للبراءات في مرحلة مبكرة من العملية كأسواق رئيسية.